الأمم المتحدة

E/CN.3/2015/35

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
12 December 2014
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية
الدورة السادسة والأربعون
٣-٦ آذار/مارس ٢٠١٥
البند ٤ (ن) من جدول الأعمال المؤقت*
بنود للعِلْم: بناء القدرات الإحصائية

تقرير البنك الدولي والشراكة في مجال الإحصاءات من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (شراكة باريس - ٢١)، بشأن تطوير الإحصاءات

مذكرة من الأمين العام

وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢١٩/٢٠١٤، يتشرف الأمين العام بأن يحيل التقرير المرحلي المقدم من البنك الدولي والشراكة في مجال الإحصاءات من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (شراكة باريس - ٢١) بشأن الجهود الرامية إلى استرعاء الانتباه إلى أهمية تعزيز القدرات الإحصائية، ولا سيما في سياق دعم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويسلط التقرير الضوء أيضا على التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوسان للإحصاءات، وينظر في المواضيع الناشئة التي يحتمل أن تؤثر على النظم الإحصائية الوطنية كالموضوع المتعلق بثورة البيانات.

* E/CN.3/2015/1.

140115 241214 14-66560 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير البنك الدولي والشراكة في مجال الإحصاءات من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (شراكة باريس - ٢١) بشأن تطوير الإحصاءات

أولا - مقدمة

١ - في المنتدى الرابع الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة، المعقود في بوسان، جمهورية كوريا، أكد رؤساء الدول والوزراء وغيرهم من ممثلي البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو من جديد التزامهم بالتنمية الدولية الفعالة. وفي سياق هذا التأكيد، أحاطوا علما بالحاجة إلى أن تكون هناك على المستوى القطري أطر شفافة للنتائج توضع بمبادرة من البلد المعني، ويستند فيها إلى ''عدد معقول من مؤشرات النواتج والمخرجات''. ودعما للأهداف العامة المتمثلة في زيادة الشفافية والمساءلة والنتائج المستدامة، عرضت على المنتدى خطة عمل بوسان للإحصاءات، التي هي خطة عمل عالمية للإحصاءات، فأيد المؤتمر هذه الخطة التي تقترح خمسة مجالات عمل ذات أولوية تُسهم في إدخال تحسينات كبيرة ومستدامة على القدرات الإحصائية. وفي كل حالة من هذا الحالات، ستكون برامج العمل مشفوعة بمؤشرات لرصد التقدم وقياس النتائج.

٢ - وللخطة ثلاثة أهداف رئيسية هي: (أ) دمج الإحصاءات على نحو كامل في عملية صنع القرار؛ (ب) التشجيع على فتح باب الوصول إلى الإحصاءات؛ و (ج) زيادة الموارد المخصصة للنظم الإحصائية. ولتحقيق هذه الأهداف، تم الاتفاق على خمس خطوات عملية. وتصف هذه الخطوات مجالات العمل ذات الأولوية للنهوض بهدف إقامة نظام إحصائي عالمي يُنتج إحصاءات عالية الجودة مفيدة لصانعي السياسات، وميسَّر للمواطنين الاطلاع عليها، ومدعومة بموارد من مصادر محلية ومن مصادر خارجية، عند الاقتضاء. ومجالات العمل ذات الأولوية لخطة عمل بوسان هي على النحو التالي:

(أ) مجال العمل ١: تعزيز الاستراتيجيات الإحصائية الوطنية والإقليمية، وإعادة صوغها بما يجعلها تركز بوجه خاص على تحسين النظم الإحصائية التي تعنى بأولويات التنمية على المستوى القطري. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية من ذلك في زيادة القدرة الداخلية للبلدان على الاستجابة للاحتياجات المستجدة وغير المتوقعة. وينبغي تحديث الاستراتيجيات بما يراعي التحديات والفرص الجديدة، والقيام بالتوازي مع ذلك بدمج أنشطة جمع البيانات على المستويين الدولي والمحلي؛

(ب) مجال العمل ٢: تطبيق معايير لحفظ البيانات وتوثيقها ونشرها بما يتيح زيادة اطلاع الجمهور على الإحصاءات؛

(ج) مجال العمل ٣: وضع برامج من أجل زيادة المعارف والمهارات اللازمة لاستخدام الإحصاءات على نحو فعال لأغراض التخطيط والتحليل والرصد والتقييم، ومن ثمَّ زيادة الشفافية والمساءلة، وتحسين إمكانية الحصول على الإحصاءات على الصعيدين الوطني والدولي؛

(د) مجال العمل ٤: إعداد أدوات لرصد النتائج وتعهد هذه الأدوات لتتسنى متابعة نتائج جميع مؤتمرات القمة العالمية والمنتديات الرفيعة المستوى. ويتطلب الرصد الدقيق للمبادرات العالمية التعاون بين المنظمات الإحصائية الوطنية والدولية. ولا بد من الإقرار في الوثائق الختامية بالحاجة إلى تطوير القدرات الإحصائية على وجه التحديد، بما في ذلك ما يتعلق منها بتقديم المساعدة التقنية والتدريب والدعم المالي؛

(هـ) مجال العمل ٥: كفالة فعالية التمويل المخصص لاستقاء المعلومات الإحصائية، والأخذ في صكوك ونهج التمويل بالطرائق والعناصر الفاعلة الجديدة المتبعة في تمويل التنمية.

ثانيا - التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوسان للإحصاءات

٣ - نفذت الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات بعد أن أعيدت صياغة مجالات تركيزها، باعتبار ذلك إحدى أولويات مجال العمل ١ من خطة عمل بوسان. وبقيادة الشراكة في الإحصاءات من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (شراكة ”باريس - ٢١“) تواصل تيسير الدعم للبلدان النامية في المجالات المتعلقة بتصميم الاستراتيجيات الوطنية وتنفيذها ورصدها. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، أطلقت شراكة باريس - ٢١ بصفة رسمية الصيغة الثانية المحدّثة من المبادئ التوجيهية لوضع استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاءات، وهي صيغة استكملت استنادًا إلى ما تراكم لدى الشراكة على امتداد قرابة عشر سنوات من خبرة تضم أفضل الممارسات وأحدث الاحتياجات الوطنية والدولية من البيانات. وتتناول المبادئ التوجيهية كذلك مسائل محددة تؤثر على الدول الهشة والدول الجزرية الصغيرة النامية، والاستراتيجيات القطاعية والاستراتيجيات دون الوطنية، والاستراتيجيات الإقليمية ومسائل أخرى، بما في ذلك البيانات المفتوحة. وفي السنة الحالية المشمولة بالتقرير، قدمت أمانة شراكة باريس - ٢١ إلى ٢٦ بلدا أو كيانا إقليميا دعما مباشرا لعملية الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات، أو لعملية الاستراتيجيات

الإقليمية لتطوير الإحصاءات، ولأعمال الاستعراض والتقييم المتعلقة بهما، وقدمت أمانة الشراكة الدعم لإقامة شراكات وطنية و/أو إقليمية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وعلى الصعيد العالمي.

٤ - وتعزيزا للجهود الرامية لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي، قدمت شراكة باريس - ٢١ الدعم أيضا للهيئات الاقتصادية الإقليمية من أجل وضع استراتيجيات إقليمية لتطوير الإحصاءات. وفي عام ٢٠١٤، عُقدت حلقات عمل بالاشتراك مع رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. ونظمت شراكة باريس - ٢١ أيضا منتدى لتطوير إحصاءات في تلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، خلال المؤتمر الدولي المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية الذي عقد في آبيا، ساموا في الفترة من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

٥ - وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار الاستراتيجية الحالية لتعزيز عملية الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات، بدأت شراكة باريس - ٢١ في التخطيط لإعداد دراسة استقصائية ونموذج لتقدير التكاليف، وهو ما سيتيح أدوات أخرى تساعد المخططين. فنموذج تقدير التكاليف يتيح الأدوات التي تساعد على وضع إطار مسجل وطني لقياس أداء المؤشرات ومصادر معلوماتها. ويستمد المؤشر من الاستقصاءات أو من عملية جمع البيانات.

٦ - وعلاوة على ذلك، ينكب الشركاء الإنمائيون على العمل من أجل تحسين الإحصاءات الاقتصادية لتلبية تزايد طلب البلدان المنخفضة الدخل عليها. فهذه البيانات ضرورية لفهم العوامل التي تؤدي إلى القضاء على الفقر ولتعزيز نمو الدخل في البلدان التي توجد ضمن نسبة الأربعين في المائة من البلدان المدرجة في أسفل سلم مؤشر الدخل. وتعزز هذه البيانات أيضا قرارات القطاع الخاص المتعلقة بالاستثمار وأداء الأسواق الرأسمالية الدولية (تشير الأدلة إلى أن تحسين الإحصاءات يحد من تكاليف الاقتراض بالنسبة البلدان ذات الدخل المنخفض). وسيسعى هذا العمل إلى تحسين البيانات المرجعية التي تستند إليها المؤشرات الاقتصادية، وذلك من خلال تقديم مساعدة مالية وتقنية محددة الأهداف.

٧ - وعكف شركاء آخرون على تنفيذ أنشطة تدعم مجال العمل ١. فقد وصلت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، على سبيل المثال، تنسيق أنشطة تنفيذ الاستراتيجية العالمية لتحسين لإحصاءات الزراعية والريفية. وتم تخصيص قدر كبير من التمويل للأنشطة المتعلقة بالبحوث والتقييمات القطرية وبناء القدرات، وتقوم بتنسيق هذه الأنشطة حاليا وكالات إقليمية مثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والمكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتقوم بتنسيقه في أفريقيا اللجنة

الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي؛ ويتفق هذا العمل مع المبادئ المبينة في خطة عمل بوسان بما أن أولويات بناء القدرات في مجال الإحصاء ستتبلور من خلال إعداد خطط استراتيجية للإحصاءات الزراعية والريفية تكون متسقة مع عملية الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات. وقد أحرز تقدم كبير في ما يتعلق بعنصر البحوث الذي يتضمن أكثر من ٢٠ موضوعًا من المواضيع البحثية الجاري إعدادها، الأمر الذي أسفر عن إصدار ورقات تقنية وكتيبات ومواد تدريبية يسترشد بها في ما يضطلع به في البلدان من عمل في مجال تقديم المساعدة والتدريب التقنيين. وفي ما يتعلق بأنشطة التنفيذ على الصعيد القطري، فقد تلقى ٢٠ بلدا حتى الآن دعما في مجال التخطيط الاستراتيجي، وعُقدت حلقات عمل وحلقات تدريبية في أفريقيا وفي آسيا، وقدِّم الدعم إلى المدارس الإقليمية للإحصاء، وقُدِّمت منح طويلة المدى للطلبة في أفريقيا.

٨ - وبالإضافة إلى ذلك، تواصل المبادرة المتعلقة بالأدلة والبيانات المتصلة بالمساواة بين الجنسين التي أطلقتها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة والشعبة الإحصائية العمل على تطوير وتحسين المؤشرات الجنسانية القابلة للمقارنة المتعلقة بالتعليم والعمالة ومباشرة الأعمال الحرة، والأصول، والصحة (انظر الوثيقة E/CN.3/2015/21). وتقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة والشُعبة الإحصائية حاليا بوضع خطوات التنفيذ المحددة التي تشمل التدريب والمبادئ التوجيهية الدولية والمساعدة التقنية، وذلك بتعاون وثيق مع شركاء رئيسيين، مثل البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واللجان الإقليمية وغيرها من المؤسسات الإقليمية، وممثلي النظم الإحصائية الوطنية.

٩ - وكانت لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي قد أنشئت بغية إدارة واستخدام المعلومات والموارد الجغرافية المكانية على نحو فعال. وتسعى هذه اللجنة إلى توجيه عملية صنع القرارات المشتركة ووضع توجيهات بشأن إصدار المعلومات الجغرافية المكانية واستخدامها ضمن الأطر الوطنية والعالمية للسياسات. وفي آب/أغسطس ٢٠١٤، عقدت اللجنة المنتدى المعني بتكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية الذي يهدف إلى مدّ جسور التواصل بين كل من الأوساط المهنية الإحصائية وأوساط المعلومات الجغرافية والمكانية، والجمع بينهما وتحديد أفضل الممارسات القائمة في هذ الصدد. وتواصل اللجنة التعاون مع اللجنة الإحصائية إنجاز الأعمال المتعلقة بوضع إطار إحصائي - مكاني يكون معيارا عالميا لتكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية. ويمثل هذا العمل خطوة نحو إنشاء هيكل أساسي عالمي للمعلومات تُجمّع فيه عدة

مستويات من مصادر البيانات ويكون مشفوعا بإطار مرجعي مكاني واضح يتسق مع مجالي العمل الثاني والثالث من خطة عمل بوسان.

١٠ - وتزداد بسرعة يوما بعد يوم الأصوات المنادية بتوثيق ونشر البيانات الجزئية المستمدة من دراسات استقصائية وتقديم هذه البيانات إلى الباحثين والمستعملين. وتواصل أمانة شراكة باريس - ٢١ والبنك الدولي إدارة برنامجين إحصائيين رئيسيين يزودان بمدخلات رئيسية جدول الأعمال المتعلق بالبيانات المفتوحة الوارد ضمن خطة عمل بوسان، وهما: الشبكة الدولية لاستقصاءات الأسر المعيشية، وبرنامج البيانات المعجّل. وقد حققت الشركة (انظر E/CN.3/2015/10) والبرنامج كلاهما نجاحا كبيرا في تحسين البيانات وتوثيقها ونشرها. فقد قدم البرنامج في عام ٢٠١٤ دعما تقنيا وماليا إلى أكثر من ٧٠ بلدا لتوثيق البيانات الجزئية ونشرها. وقد أصبحت هذه المساعدة تشمل أيضا في الآونة الأخيرة، تقديم دعم لأغراض تطوير سياسات نشر البيانات في البلدان التي تركز على إصدار بيانات جزئية تستمدها من دراسات استقصائية وفقا للقوانين الإحصائية في البلد. ويقود هذا الأمر إلى إفساح المجال لإجراء استعراض شامل لقوانين الإحصاء وتحديد ما إذا كانت تنطوي على عقبات أمام الاطلاع الحر على البيانات. ويقوم عدد كبير من البلدان باعتماد سياسات محددة تفوض المكتب الإحصائي الوطني سلطة إصدار البيانات. وهناك شركاء آخرون يساهمون جنبا إلى جنب مع البنك الدولي، وشراكة باريس - ٢١ في تنفيذ برنامج البيانات المعجّل في عدة بلدان ومنهم مكتب إحصاءات البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية، ومصرف التنمية الأفريقي، وأمانة جماعة المحيط الهادئ.

١١ - وفي سياق تصدي الشبكة الدولية لاستقصاءات الأسر المعيشية لمشكلة بعض المواجز التي تمنع الاطلاع على البيانات، تخلت الشبكة في الآونة الأخيرة عن أدوات حجب الهوية بهدف زيادة إزالة تلك الحواجز. ذلك أن البلدان كثيرا ما تعبر عما يساورها من شواغل بشأن ضرورة المحافظة على سرية هوية المجيبين على الاستقصاءات وعلى ثقتهم، عن طريق التعامل السليم مع القوانين والأنظمة المتعلقة بالسرية وحماية الخصوصية. وتوفر هذه الأدوات التدابير الموضوعية لمعرفة ما إذا كان ثمة احتمال لأن تُكشف هوية المجيبين من البيانات على مستوى سجلاتهم الشخصية، وتتيح هذه الأدوات أيضا المنهجية والوسائل الكفيلة بضمان سرية المعلومات. ويجري تقديم الدعم إلى البلدان على سبيل التجربة وسيتعين تصميم استراتيجية تتناول خصيصا تقديم هذا الدعم وبناء القدرات. وستراعى في هذه الاستراتيجية درجة التعقيد البالغ الذي تتسم به هذه المسألة.

١٢ - وكذلك تكثّف الجهات المانحة وتعزّز دعمها لمبادرات البيانات المفتوحة في البلدان النامية. فقد نفّذت الشراكة من أجل البيانات المفتوحة في السنة الأولى من عملها، سلسلة من الأنشطة في نحو ٢٠ بلدًا ناميًا، ضمن ثلاث فئات رئيسية هي: أولا، دعم البلدان النامية في مجال التخطيط لمبادرات البيانات المفتوحة وتنفيذها وإدارتها، ثانيا، وزيادة مبادرات إعادة استخدام البيانات المفتوحة في البلدان النامية، ثالثا، وتوسيع قاعدة الأدلة بشأن تأثير البيانات المفتوحة على التنمية. وقد وُضعت الصيغة النهائية لدراسة استطلاعية عن حالة البيانات المفتوحة في البلدان النامية وأنشطة الجهات المانحة في هذا المجال. وسيكون نشر هذه الدراسة الاستطلاعية على الموقع الشبكي الحالي الخاص بالبيانات المفتوحة المذكورة أدناه وتحديثها بانتظام من أول الإجراءات التي ستتخذها هذه الشراكة الجديدة. وقد قرّر البنك الدولي، بالتشاور مع مستفيدَيْن من المنح التي قدّمها مرفق المنح الإنمائية في السنة الأولى من عمله (وهما شبكة مؤسسة المعرفة المفتوحة Open Knowledge Foundation Network ومعهد البيانات المفتوحة the Open Data Institute Ltd) دمجَ الشراكة من أجل البيانات المفتوحة مع جهود عالمية موازية ترمي إلى دعم مبادرات البيانات المفتوحة في البلدان النامية، بقيادة المركز الدولي لبحوث التنمية، وهي تشمل مختلف المنظمات الأخرى. وستُدعى الشراكة الجديدة المدمجة، تسخير البيانات المفتوحة لأغراض التنمية، وسيتولّى المركز الدولي لبحوث التنمية إدارتها. ومن المتوقع أن يفيد هذا التغيير الشراكة بعدد من الطرق منها: (أ) زيادة إمكانية الاستدامة المالية بعد انتهاء فترة التمويل الذي يقدّمه مرفق المنح الإنمائية؛ (ب) وتوسيع نطاق الأنشطة البرنامجية، مع المحافظة على الأهداف القائمة وتوسيعها؛ (ج) وتوسيع نطاق الشراكات مع أعضاء من البرنامج الحالي للبيانات المفتوحة. ونتيجة لهذا الدمج سيزيد إجمالي التمويل المقدّم لتسخير البيانات المفتوحة لأغراض التنمية. وسوف يضم أموالاً من المركز الدولي لبحوث التنمية، ومن برنامج المعلومات والشبكات في آسيا وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، الذي تموّل جزءاً منه إدارة التنمية الدولية التابعة للملكة المتحدة.

١٣ - ومن أجل دعم مجال العمل ٣ من خطة عمل بوسان، نظمت شراكة باريس - ٢١ العديد من الحوارات بين مستخدمي الإحصاءات ومنتجيها، بين المكاتب الإحصائية الوطنية ومختلف فئات المستخدمين. ففي ليسوتو، اجتمع الأمناء الدائمون ومديرو التخطيط ورؤساء المنظمات الدولية في مناسبة رفيعة المستوى للدعوة إلى الالتزام والتعاون في إعداد الإحصاءات واستخدامها. وبالإضافة إلى ذلك، حصل مستخدمون للإحصاءات من إثيوبيا وبابوا غينيا الجديدة، وزامبيا، وملاوي، من خلال هذه الحوارات، على فرصة للاستجابة للأهداف الاستراتيجية المبينة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وحصلت مجموعات عديدة من المستخدمين في بلدان أخرى، مثل الفلبين ورواندا وتونس على فرصة التمثيل فيها. وتتيح

هذه الحوارات للجماعات المعنية تحديد مجالات العمل ذات الأولوية من أجل تحسين التفاعل بين مستخدمي الإحصاءات ومنتجيها، واستخدام الإحصاءات في عملية اتخاذ القرارات في نهاية المطاف.

١٤ - ومن خلال برنامج البيانات المعجّل، تظلّ حلقات العمل المعنية بالتوعية بالبيانات الجزئية عنصرًا حيويًا في زيادة استخدام الإحصاءات. وتجمع حلقات العمل هذه مستخدمي البيانات الجزئية الناتجة عن الدراسات الاستقصائية ومنتجيها، وهي وُضعت بشكل مناسبات تثقيفية عن الإحصاءات لفائدة مشاركين مستهدفين، وهي تضم طلاب الجامعات في مؤسسات أكاديمية أو تستعرض استخدام البيانات الجزئية في قطاعات محددة. وبدعم من برنامج البيانات المعجّل، نظّم أكثر من ١٥ بلدًا - من بينها أوروغواي وأوغندا ورواندا وسري لانكا وكولومبيا - حلقات عمل للتوعية بالبيانات الجزئية جمعت مختلف أصحاب المصلحة من أجل تقييم توافر البيانات والمنهجية المستخدمة لحساب مؤشرات الرصد الرئيسية.

١٥ - وأنشأت اللجنة الإحصائية في دورتها الخامسة والأربعين، المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٤، الفريق العامل العالمي المعني بالبيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية (انظر الوثيقة (E/CN-3/2015/4)، وطلبت منه إجراء جرد للأنشطة الجارية المتعلّقة بالبيانات الضخمة في المكاتب الإحصائية الوطنية، وتقديم أمثلة على استخدام البيانات الضخمة في إنتاج الإحصاءات الرسمية، ومعالجة الشواغل المتعلقة بالمنهجية، والموارد البشرية، ونوعية البيانات، والسرية، ووضع مبادئ توجيهية لتصنيف مختلف مصادر البيانات الضخمة وفقًا لنوعها. ويتألّف الفريق العامل العالمي من ٢٨ عضوًا من المكاتب الإحصائية الوطنية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ومن مختلف المنظمات الدولية والإقليمية. وعلى سبيل متابعة هذا الطلب، نظّمت الشعبة الإحصائية بالاشتراك مع المكتب الوطني للإحصاء في الصين مؤتمرًا دوليًا دام ثلاثة أيام عن البيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية، في بيجين في الفترة الممتدة من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، عقد الفريق العامل العالمي اجتماعه الأول مباشرة بعد هذا المؤتمر، واستعرض اختصاصاته وناقش برنامج عمله لعام ٢٠١٥. ووافق الفريق العامل العالمي على إنشاء تسعة أفرقة عمل فرعية من أجل العمل على المواضيع التالية: (أ) التدريب وتنمية المهارات وبناء القدرات؛ (ب) واستخدام البيانات الضخمة لرصد أهداف التنمية المستدامة؛ (ج) والاضطلاع بأنشطة الدعوة والاتصال في ما يتعلّق بالبيانات الضخمة؛ (هـ) والبيانات الخاصة بالهواتف النقالة؛ (و) وبيانات وسائط التواصل الاجتماعي؛ (ز) والصور الساتلية؛

(ح) والحصول على البيانات وإنشاء الشراكات؛ (ط) والمسائل الشاملة لعدة قطاعات، والتصنيف، وأطر العمل والترتيب التصنيفي؛ (ي) والتنسيق الشامل لجميع أفرقة العمل الفرعية. ووافق البنك الدولي والمكسيك على قيادة فرقة العمل الفرعية المعنية ''باستخدام البيانات الضخمة في رصد أهداف التنمية المستدامة''. وسيضع كل فريق عمل فرعي برنامج العمل والجدول الزمني والنتائج الخاصة به بالتشاور الوثيق مع فريق التنسيق. وسيُعرض تقرير الفريق العامل العالمي على اللجنة الإحصائية في دورتها السادسة والأربعين التي ستعقد في آذار/مارس ٢٠١٥. وفي الوقت نفسه، سيدعو الفريق العامل العالمي أعضاء اللجنة إلى الإعراب عن آرائهم بشأن ما يلي: أولا، الاختصاصات، ثانيا، وأفرقة العمل الفرعية المقترحة، ثالثا، ونتائج جرد الأنشطة الجارية في المكاتب الإحصائية الوطنية المتعلقة بالبيانات الضخمة الناتجة عن استقصاء أجرته الشعبة الإحصائية واللجنة الاقتصادية لأوروبا، رابعا، وضرورة دعم مشاريع تجريبية في البلدان النامية تستكشف إمكانية استخدام مصادر محددة للبيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية.

١٦ - وعلاوة على ذلك، يقوم برنامج البحوث الاستراتيجية في البنك الدولي وبرنامج الابتكارات في مجال البيانات الضخمة والتحليلات لأغراض التنمية بتمويل مشروع يهدف إلى تقييم التقنيات الجديدة لتقدير المتغيرات الاجتماعية - الاقتصادية باستخدام سجلات تفاصيل المكالمات على الهاتف المحمول (البيانات الوصفية لاستخدام الهاتف المحمول). ويستهدف هذا المشروع، من خلال العمل بالتعاون مع ''التحالف من أجل البيانات الضخمة والشعوب''، وهو مبادرة عالمية جديدة أُنشئت بالاشتراك بين مبادرة هارفارد الإنسانية (Harvard Humanitarian Initiative) ومختبر الوسائط في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا (MIT Media Lab) ومعهد بلدان ما وراء البحار للتنمية (Overseas Development Institute)، تقييمَ أداء هذه النهج القائمة على البيانات الضخمة في قياس الفقر وعدم المساواة، والمضي قدمًا في التفكير المفاهيمي التجريبي والمنهجي عند تطبيقه على قياس الفقر في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

١٧ - وقد قيّمت شراكة باريس - ٢١ الموارد التي يجري توجيهها إلى النظم الإحصائية في ''تقرير الشركاء عن الدعم المقدّم للإحصاءات''، الذي يقوم بدور أساسي في توجيه الأنشطة المضطلع بها في مجال العمل ٥ من خطة عمل بوسان. ويعرض التقرير السنوي للشركاء عن الدعم المقدّم للإحصاءات لمحة عن الدعم الجاري لتطوير الإحصاءات في جميع أنحاء العالم، ويقدّم نظرة عامة عن الاتجاهات الرئيسية. وتتضمّن النتائج الهامة المستقاة من آخر جولة لتقرير الشركاء عن الدعم المقدّم للإحصاءات لعام ٢٠١٣، ما يلي: (أ) بلوغ

دعم الإحصاءات مبلغًا قُدّر بنحو ٣٩٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة عام ٢٠١٣؛ (ب) وتواؤم ما نسبته ٩٠ في المائة من الدعم تقريبًا مع الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات، بعد أن كانت هذه النسبة ٣٢ في المائة عام ٢٠١١؛ (ج) واستمرار الحصول على نسبة كبيرة من الدعم العالمي المقدّم للإحصاءات من عدد قليل جدًا من المانحين.

١٨ - وبالإضافة إلى ذلك، واستنادًا إلى الخبرة الناجمة عن تقرير الشركاء عن الدعم المقدّم للإحصاءات على الصعيد الدولي، أطلقت شراكة باريس-٢١ عملية تجريبية سُمّيت ''التقرير القطري عن الدعم المقدّم للإحصاءات على الصعيد القطري'' (CRESS). والتقرير القطري هو مبادرة تقودها البلدان بهدف جمع كل البيانات المتعلقة بتمويل النظم الإحصائية الوطنية، سواء أكانت مستمدة من الموارد المحلية أو من الإعانات الخارجية. ويتم تنفيذ هذه المبادرة حاليا في ستة بلدان أفريقية (هي إثيوبيا وبنن والسنغال وغانا والكاميرون وملاوي).

ثالثا - المواضيع المستجدة المساهمة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

١٩ - ستتطلّب الأهداف والغايات التوضيحية، الجريئة والعملية، الواردة في خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، نظمًا إحصائية قادرة على الاستجابة وعلى تتبع التقدم الإنمائي للبلدان عبر طيف من التحديات والأولويات الإنمائية أوسع نطاقًا بكثير مقارنة بإطار الأهداف الإنمائية للألفية الحالي. وفي حين يفرض هذا الأمر أعباء إضافية كبيرة على النظم الإحصائية الوطنية، فمن الحتمي أن رفاه الناس المنشود من الجهود الإنمائية الوطنية والدولية المبذولة سيطال كل فرد ولن يستثني أحدًا. ويستلزم ذلك توافر البيانات المفيدة والمهمة وإتاحة إمكانية الوصول إليها في الوقت المناسب وفي صيغتها الصحيحة مع احترام سريتها، حيثما اقتضى الأمر ذلك. وستضطلع النظم الإحصائية الوطنية بدور حاسم في تنفيذ ثورة البيانات على الصعيد القطري، وتكون الشراكات المتعددة الأطراف والتعاون والتنسيق العناصر الرئيسية للقيام بثورة بيانات فعالة على الصعيدين المحلي والوطني والإقليمي والدولي. وستكون كلها أساسية في بناء القدرات وتعزيز النظم الإحصائية الوطنية من أجل تقديم البيانات المناسبة للأشخاص المناسبين في الوقت المناسب.

٢٠ - وفي هذا الصدد، عيّن الأمين العام للأمم المتحدة فريق الخبراء الاستشاري المستقل المعني بالتنمية المستدامة (انظر الوثيقة E/CN.3/2015/3) من أجل ترسيخ دور البيانات الحاسم في أي إطار جديد للأهداف. وكُلّف الفريق بتقديم تقرير بحلول نهاية تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤، من أجل توجيه تقرير الأمين العام التجميعي بشأن ما بعد عام ٢٠١٥، وتقديم

المشورة بشأن ما تعنيه ثورة البيانات لأغراض التنمية في الممارسة العملية، وكيف يمكن تمويلها وما هي التبعات المؤسسية والإدارية التي قد تترتب عليها. ويضع التقرير الأخير المعنون ''عالم يعدّ: تعبئة ثورة البيانات لأغراض التنمية المستدامة''، خمس توصيات رئيسية للمضي قدمًا بثورة البيانات:

(أ) بلوغ توافق عالمي في الآراء بشأن المبادئ والمعايير؛

(ب) تشارك التكنولوجيا والابتكارات من أجل الصالح العام؛

(ج) توفير موارد جديدة من أجل تنمية القدرات؛

(د) القيادة من أجل التنسيق والتعبئة؛

(هـ) استغلال بعض المكاسب السريعة في مجال البيانات المتعلّقة بأهداف التنمية المستدامة.

٢١ - وفي الوقت الراهن، يُعدّ مشروع شراكة باريس-٢١، المعنون ''توجيه ثورة البيانات''، خريطة طريق لثورة بيانات تنطلق في ربيع عام ٢٠١٥، كجزء من عملية التحضير لانعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر، حيث من المتوقع أن يتم الاتفاق على خطة التنمية الجديدة وإطلاقها. وتهدف خريطة الطريق إلى وضع برنامج واسع النطاق من الإجراءات الرامية إلى مساعدة البلدان النامية على التصدي للتحديات المتمثلة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والاحتياجات من البيانات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة. وهي تقوم على المعلومات التي جُمعت وحُلّلت كجزء من مشروع ''توجيه ثورة البيانات''، وتهدف إلى مساعدة البلدان على التعامل مع المشاكل التي تواجهها في تحسين توافر البيانات واستخدامها من أجل التنمية وتخطي هذه المشاكل. وستستفيد خريطة الطريق مما هو قائم بالفعل، فضلاً عن الاستعانة بوثائق أخرى، ولا سيما التقرير الذي نشره فريق الخبراء الاستشاري المستقل. وفي حين استرشدت خريطة الطريق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يتم التركيز على بناء القدرات وإرساء البنية التحتية والنظم للتصدي للتحديات المتعلّقة بالبيانات في السنوات الخمس عشرة المقبلة. وتهدف خريطة الطريق إلى تحديد أنواع الأنشطة التي سيُضطلع بها وسبل إنجازها والجهات التي ينبغي إشراكها وتكلفتها. وقد وضع المشروع أيضًا قائمة بالاستخدامات المبتكرة للتكنولوجيات الجديدة، وبمصادر جديدة للبيانات، وبنُهج تنظيمية جديدة قد تساعد في مجابهة تلك التحديات، وخفض التكاليف، وتحسين كفاءة النظم الإحصائية في البلدان النامية. وإضافة إلى ذلك، وضعت قاعدة بيانات للبيانات الوصفية تتضمن بيانات وصفية متنوعة مرتبطة بالقدرات الإحصائية للبلدان النامية

والمتقدمة النمو على السواء. وتولّد قاعدة البيانات الوصفية هذه موجزات قطرية تعرض مجموعة من المعلومات عن ستة جوانب هي: إمكانية الوصول إلى البيانات، والابتكارات، وحسن توقيت البيانات، والمؤسسات، واستخدام البيانات، وهي تعتبر خط أساس ووسيلة لرصد التقدم المحرز على مر الزمن.

٢٢ - وأجرت شراكة باريس - ٢١، مشاورات مع مختلف الشركاء وأصحاب المصلحة والأفراد للحصول منهم على مدخلات بشأن النتائج الأولية للمشروع، وستواصل السعي للحصول على المدخلات طيلة مرحلة وضع الصيغة النهائية لوثيقة خريطة الطريق من خلال الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين على الصعيد العالمي. وكانت عملية التشاور مع البلدان المشاركة وأصحاب المصلحة المعنيين جانبًا رئيسيًا من جوانب المشروع.